

اشتراطات تقديم الدعوى إلكترونياً عبر منصة ناجز في المملكة العربية السعودية Requirements for Filing a Lawsuit Electronically through the Najiz Platform in the Kingdom of Saudi Arabia

الطاف فرحان شرقي الغنزي*، جامعة الاسراء- الأردن، Lawaltaf@gmail.com
عبد الوهاب عبدالله المعمرى، جامعة الاسراء- الأردن، almamary380@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2026/03/14 تاريخ القبول: 2026/04/21 تاريخ النشر: 2026/06/07

ملخص:

تتناول هذه الدراسة اشتراطات تقديم الدعوى إلكترونياً عبر منصة ناجز في ظل التحول الرقمي للقضاء بالمملكة العربية السعودية. وتتجلى مشكلة الدراسة في أن بوابة ناجز تفرض إدخال البيانات الشخصية للمدعى عليه، مثل اسمه الرباعي ورقم هويته الوطنية، كشرط لمباشرة رفع الدعوى، وهو ما قد يصعب على البعض الحصول عليه. وقد يكون ذلك عائقاً أمام ممارسة الحق في التقاضي، كما تسلط هذه الدراسة الضوء على أحد الجوانب الدقيقة للتحول الرقمي في إجراءات التقاضي. وتهدف إلى معالجة إشكالية واقعية تواجه جميع المحامون والمتقاضون عند عدم توفر بيانات المدعى عليه الشخصية. كما تسعى هذه الدراسة إلى معرفة مدى ملاءمة الاشتراطات الإلكترونية لمبادئ العدالة الإجرائية والحق في التقاضي. وتعتمد الدراسة على تحليل الأطر النظامية المنظمة لتقديم الدعوى من خلال بوابة ناجز. كذلك تتناول الوسائل المتبعة والحالية في حالة عدم توفر بيانات المدعى عليه، ومدى تعقيدها وتعطيلها لإجراءات التقاضي. وتبحث أثر التحول الرقمي في القضاء السعودي على ضمانات التقاضي وسهولة الوصول إلى العدالة. ومن هذا، تقدم الدراسة مجموعة من المقترحات التنظيمية والإجرائية التي من شأنها تطوير آليات التقاضي الإلكتروني وتعزيز فاعلية النظام القضائي.

تصنيف: JEL: XN1، XN2

الكلمات المفتاحية: ناجز، الإيداع الإلكتروني، القضاء، الدعوى القضائية، المدعى عليه.

Abstract:

This study addresses the requirements for filing a lawsuit electronically through the Najiz platform under the digital transformation of the judiciary in the Kingdom of Saudi Arabia. The research problem lies in the platform's requirement to enter the defendant's personal data, such as full name and national ID number, as a condition for initiating a case, which may be difficult for some to obtain. This may pose an obstacle to exercising the right to litigate, while highlighting a critical aspect of the digitalization of judicial procedures. The study aims to address a practical problem faced by lawyers and litigants when the defendant's personal data is unavailable. It also examines the extent to which electronic requirements comply with procedural justice and the right to access the courts. The study relies on analyzing the legal frameworks governing case filing through the Najiz portal. Furthermore, it explores current methods used when defendant data is missing, their complexity, and their impact on delaying litigation. Finally, the research proposes regulatory and procedural recommendations to improve electronic litigation mechanisms and enhance the effectiveness of the judicial system.

Keywords: Najiz; E-filing; Judiciary; Lawsuit; Defendant.

Jel Classification Codes: XN1, XN2.

* المؤلف المرسل
مقدمة:

شهدت المملكة العربية السعودية خلال السنوات الأخيرة تحولاً رقمياً واسعاً، شمل مختلف القطاعات الحكومية، منها مرفق العدالة، حيث أصبحت منصة "ناجز" إحدى أهم مظاهر التحول الرقمي، وهي البوابة الرئيسية لتقديم الدعاوى القضائية، وإيداع المذكرات واللوائح من خلاله، وإدارة الجلسات القضائية إلكترونياً.

الطاف فرحان العنزي، عبدالوهاب عبدالله المعمري، اشتراطات تقديم الدعوى إلكترونياً عبر منصة ناجز في المملكة العربية السعودية وقد نتج من هذا التحول مزايا كبيرة تتعلق بسرعة الإجراءات، وتيسير الوصول للقضاء، وخفض الزمن الإجرائي، وتعزيز الشفافية القضائية؛ إلا أنه توجد تحديات عملية وقانونية جديدة تتعلق بمتطلبات وشروط تقديم الدعوى في البيئة الرقمية، وتلك التحديات تواجه المحامين بشكل شبه يومي. ومن أبرز تلك التحديات التي يرغب الباحثان مناقشتها: ١- اشتراط إدخال بيانات المدعى عليه، منها الاسم ورقم الهوية وتاريخ الميلاد، كشرط لازم لقبول الدعوى إلكترونياً، وهو ما قد يتعذر على كثير من المحامين أو المدعين، رغم توافر الحق الموضوعي، والأدلة الكافية، والمصلحة القائمة في رفع الدعوى للقضاء.

وتثير هذه الإشكالية تساؤلات حول مدى قدرة التحول الرقمي على تحقيق التوازن بين سرعة الإجراءات ومرونة الوصول للعدالة، الأمر الذي يستدعي دراسة تحليلية عميقة لآثار هذا التحول على الواقع العملي لتقديم الدعوى في منصة ناجز.

إشكالية البحث:

تمكن إشكالية البحث في أن التحول الرقمي في القضاء السعودي وضع اشتراطات تقنية وإجرائية جديدة لتقديم الدعوى إلكترونياً عبر منصة ناجز، لا سيما اشتراط إدخال بيانات المدعى عليه منها رقم الهوية الوطنية الذي ربما يصعب على البعض جلبه، وهو ما قد يشكل عقبة أمام ممارسة الحق في التقاضي عندما يتعذر على المحامي أو المدعي الحصول على تلك البيانات، لاسيما أنه لا يمكن للمدعي من رفع دعواه دون إتمام تعبئة تلك البيانات، خاصة في القضايا الجزائية التي يدخل فيها الحق الخاص ضد شخص مجهول الهوية، وايضاً القضايا الحقوقية التي تخلو من العقد بين الطرفين ولا تتوفر بيانات المدعى عليه لدى المدعي.

أسئلة الدراسة:

1. ما الأساس النظامي لاشتراطات تقديم الدعوى إلكترونياً عبر منصة ناجز؟
2. هل يتوافق اشتراط بيانات محددة للمدعى عليه مع مبدأ سهولة الوصول للقضاء؟
3. ما الآثار العملية لتعذر حصول المدعي على رقم هوية المدعى عليه؟
4. كيف يمكن التوفيق بين كفاءة الإجراءات الرقمية وحماية الحقوق القضائية للأطراف؟
5. ما البدائل أو الحلول النظامية الممكنة لمعالجة القصور القائم؟

أهداف الدراسة:

1. تحليل الإطار النظامي المنظم لتقديم الدعوى عبر منصة ناجز.
2. تحديد أبرز الإشكاليات العملية الناتجة عن اشتراط بيانات المدعى عليه.
3. قياس أثر التحول الرقمي على ضمانات الحق في التقاضي.
4. اقتراح حلول تشريعية وإجرائية لمعالجة القصور في النظام الرقمي.

منهجية الدراسة:

- المنهج التحليلي: لتحليل النصوص النظامية ولائحة المرافعات ونظام الإجراءات الإلكترونية.
- المنهج الوصفي: لعرض واقع الممارسة العملية في ناجز.
- المنهج التطبيقي: من خلال دراسة حالات عند تعذر توفر بيانات المدعى عليه.

2. المبحث الأول: الإطار القانوني والإجرائي لتقديم الدعوى عبر منصة ناجز

1.2 المطلب الأول: منصة ناجز كأداة للتحول القضائي الرقمي: المفهوم والأهداف

تعتبر منصة ناجز أحد الأدوات الرئيسية للتحول الرقمي في المنظومة العدلية بالسعودية، وجاءت استجابة للتوجه العام لرؤية المملكة 2030م، نحو رقمنة الخدمات الحكومية، وجاءت تحديداً فترة ظهور فيروس كورونا، نظراً لنجاحها الكبير أثناء تلك المرحلة نحو تحقيق الكفاءة التشغيلية، وتقليص الاعتماد على المعاملات الورقية. وقد أنشئت المنصة لتصبح بوابة إلكترونية موحدة تُمكن المستفيدين من الوصول إلى مختلف الخدمات القضائية والعدلية، بدءاً من تقديم الدعوى، ومروراً بإدارة جلساتها، وانتهاءً بصدر الحكم وتنفيذه في مرحلة التنفيذ، والعديد من الخدمات العدلية التي تقدمها وزارة العدل في هذه المنصة.

أولاً: المفهوم العام لناجز

ضمن خطة وزارة العدل للتحويل الرقمي، تم إنشاء منصة الخدمات العدلية الإلكترونية ناجز، لتوفير جميع الخدمات التي يحتاجها المستفيد من المحاكم وكتابات العدل عبر منصة إلكترونية موحدة، وتخدم جميع المواطنين والمقيمين وقطاعات الأعمال تسهياً لهم للوصول للخدمات العدلية الإلكترونية بشكل ميسر وسريع. (ناجز، بلا تاريخ) ولا تنحصر منصة ناجز على القضايا بل يتم فيها توحيد كافة الخدمات العدلية في القضاء والتنفيذ ومعاملات التوثيق وغيرها من الخدمات.

وتعرف منصة ناجز: بأنها منصة إلكترونية حكومية موحدة تقدم العديد من الخدمات العدلية. أيضاً هي منصة وطنية للخدمات العدلية تخدم الأفراد والأعمال والجهات الحكومية.

تقدم منصة ناجز أكثر من 130 خدمة عدلية، ومنها: تقديم الدعاوى القضائية، إصدار الوكالات والإقرارات، وتوثيق العقود، والاطلاع على صكوك الأحكام، وتنفيذ الأحكام القضائية وغيرها من الخدمات التي كانت تتطلب في السابق التوجه إلى الجهات الحكومية المختلفة أو المحاكم.

وأكثر استخدامات ناجز هي التقاضي الإلكتروني بين الأطراف، والتقاضي في اللغة مشتق من قضى، وقال الله تعالى في محكم كتابه: (فقضاهن سبع سموات في يومين) (فصلت، 12) أي أحكم خلقهن، والقضاء الحكم. (العسكر، 1445هـ)

والتقاضي في الاصطلاح: هو الترافع إلى القضاء للفصل في النزاع وإنهاء الخصومة، بإلزام من عليه الحق بإعطائه لمستحقه. (اللاحم، 1424هـ)

ثانياً: تاريخ ناجز في المملكة العربية السعودية

ابتداءً أقر المشرع بألية التقاضي الإلكتروني خلال سنة 2015م، في إطار عصرنة العدالة، ولكن لم يتم العمل بها في إطار واسع إلا خلال سنة 2020م بعد انتشار فايروس كورونا، الذي فرض علينا الانتقال إلى التعاملات الإلكترونية لمواجهة تفشي الفيروس بعنوان: المحاكمة المرئية.

صدر تعميم لخدمة التقاضي الإلكتروني رقم: 8135/ت/13 وتاريخ: 1441/10/5هـ، الموافق: 2020/5/28م، بقرار وزاري رقم: 8056، أطلق وزير العدل الدكتور وليد بن محمد الصمعاني خدمة التقاضي عن بعد والذي تضمن من خلاله الدليل الإجرائي سنة 1441هـ، ولاحقاً صدر تعميم قضائي رقم: 8221/ت/13 وتاريخ: 1442/1/1هـ، الموافق: 2020/8/20م، الذي تضمن الإصدار الثاني من الدليل الإجرائي لخدمة التقاضي الإلكتروني. (العدل، 1442هـ)

وفي عام 1428هـ صدر نظام القضاء الجديد بالمرسوم الملكي الكريم رقم م/78 وتاريخ: 19 / 9 / 1428هـ وقد جاء النظام بإضافات نوعية تضمنت إعادة هيكلة الجهاز القضائي، واستحدث النظام المحكمة العليا، ومحاكم الاستئناف، ومحاكم الدرجة الأولى المتخصصة.

ولا يقتصر دور منصة ناجز على كونها وسيلة تقنية لتلقي الطلبات القضائية، بل تؤدي وظيفة تنظيمية ذات طابع إجرائي، حيث أصبحت جزءاً لا يتجزأ من النظام القضائي، وتمارس أثر مباشر على قبول الدعوى من الناحية الشكلية. إذ إن المنصة تفرض على المدعي الالتزام بنموذج إلكتروني وخيارات محددة، تتضمن بيانات إلزامية لا يمكن تجاوزها، وهو ما يجعلها بمثابة مرشح إجرائي أولي لقبول الدعوى، أما في السابق يتم رفع الدعوى من خلال صحيفة دعوى تودع لدى المحكمة.

ثالثاً: أهداف منصة ناجز

اهتمت وزارة العدل في رحلتها نحو التحول الوطني 2023 / 2024 بتحقيق الهدف الاستراتيجي: "تعزيز قيم العدالة والشفافية". مما يعني تعزيز قيم العدالة والشفافية في إجراءات التقاضي وفض النزاعات العدلية بكافة أنواعها، ورفع فعالية تطبيق الأطر القانونية والعدالة عبر التوسع في تطبيق "العدالة الوقائية" لإنجاح العدالة القضائية والتنفيذية، مما يتحقق معه مقاصد الشريعة الإسلامية التي حثت على إعطاء كل ذي حق حقه بعدل وإنصاف وعلى الإفصاح والوضوح في التعاملات بما يحقق المصلحة العامة.

- وينتفع من هذا الهدف الرئيس العديد من الأهداف:

- 1- الالتزام بقيم الشفافية في إجراءات وعمليات التقاضي وفض النزاعات
- 2- تفعيل دور العدالة الوقائية لحماية حقوق الأفراد والمنشآت
- 3- موثوقية الخدمات الحكومية وسهولة الحصول عليها

وأطلقت بوابة ناجز بهدف تقديم جميع خدمات وزارة العدل في مكان واحد، وراعت في تصميمها تسهيل تجربة المستفيدين من خلال تقديم خدمات رقمية سريعة وفعالة، تغني عن زيارة المكاتب الحكومية وتقلل حجم الأعمال الورقية المطلوبة، حيث وفرت الوقت والجهد على المستفيدين، وأتاحت لهم الخدمات القانونية، وجعلت عملية إنجاز الأعمال العدلية أكثر استدامة وأقل استخداماً للورق. (السعودية، 2024م)

2.2 المطلب الثاني: الاشتراطات النظامية والفنية لرفع الدعوى عبر المنصة

نظمت منصة ناجز مجموعة من الشروط الشكلية التي يلزم توافرها عند تقديم الدعوى إلكترونياً، وذلك بهدف تنظيم الخصومة القضائية قبل أن تصل الدعوى للمحكمة، وضمان وضوح أطراف النزاع وموضوعه، وأقصد بعبارة "قبل أن تصل الدعوى للمحكمة": بأن الدعوى لا تصل للمحكمة بشكل مباشر عند رفع صحيفة الدعوى في المنصة، بل تتخذ عدة إجراءات منها التدقيق والمراجعة من ناجز، إذ لو كانت الدعوى فيها خطأ "شكلي"، تُرد إلى المدعي ليصحح الخطأ مع بيانه وتوجيهه، وأرى أن هذا الإجراء يكون لمصلحة المدعي لكي لا يتكبد بتكاليف قضائية وخسائر في الدعوى لأخطاء يمكن تداركها، ويأتي مرحلة التدقيق والمراجعة رفع الدعوى إلى منصة تراضي لإجراء الصلح بين الأطراف، وفي حال تعذر الصلح، تحال الدعوى إلى المحكمة وتحدد فيها جلسة قضائية.

وتتمثل الشروط الشكلية في جملة من المتطلبات الأساسية، يأتي في مقدمتها:

أولاً: استيفاء بيانات أطراف الدعوى

تشتترط المنصة إدخال بيانات المدعي والمدعى عليه بشكل كامل ودقيق، ومن ذلك الاسم الرباعي، ورقم الهوية الوطنية، وتاريخ الميلاد. ويُعد هذا الشرط من أكثر الشروط صرامة، ولا يسمح النظام بمتابعة خطوات رفع الدعوى والانتقال للخطوة التالية، إلا بتوافر هذه البيانات، وهنا تقع الإشكالية التي نناقشها في هذه الدراسة. ويؤكد ذلك التساؤل الوارد على منصة ناجز الذي يسأل في السائل: "هل من الممكن التقدم بطلب صحيفة دعوى في حال عدم وجود رقم هوية المدعى عليه؟ وتمت الإجابة عليه من خلال المنصة بالرد الآتي: لا يمكن، لأن من البيانات الواجب توفرها في التبليغ وفي صحيفة الدعوى رقم الهوية أو السجل التجاري للمدعى عليه أو المنفذ ضده أو المبلغ، ويكون عبء توفير ذلك على المدعي أو طالب التنفيذ أو طالب التبليغ بحسب الحال". (العدل، الاسئلة الشائعة في موقع ناجز)

وفي حالة تعذر حصول المدعي رقم هوية المدعى عليه، يكون لهذا الجانب شقين:

الأول في حالة كانت الدعوى جنائية سبق أن باشرتها الشرطة في الحق العام بعد شكوى رسمية منه ثم ذهبت للنيابة العامة، ويطلب فيها المدعي في الحق الخاص، هنا يحصل على رقم هوية المدعى عليه وبياناته من مركز الشرطة ذاته في رقم قيد المحضر لديهم بعد مباشرة البلاغ والتحقيق، ويرفع بتلك البيانات الدعوى في ناجز، للمطالبة في الحق الخاص.

الثاني في حالة كانت الدعوى حقوقية أو مع شخص مجهول الهوية، هنا لا يقع اختصاص الشرطة بذلك، فبهذا الحال نجد انفسنا محل خلاف بين المحامين والقانونيين، فبعضهم يقول: أن معرفة هوية وبيانات المدعى عليه عن طريق رفع تذكرة في الدعم الفني عبر الرقم الموحد 1950 أو من صفحة "الدعم" في المنصة، والبعض الآخر يقول: من خلال خطاب يرفع إلى أمير المنطقة، والأدق والأكثر صحة من وجهة نظري كمحاميه هو تقديم خطاب إلى رئيس المحكمة المعنية في رفع الدعوى بتمكين المدعي من رفع صحيفة الدعوى مبيناً فيها التفاصيل التي تستدعي هذا الطلب، وذلك استناداً إلى قرار المجلس الأعلى للقضاء رقم (10) وتاريخ: 1441/2/3هـ، ولكن تقع الإشكالية في هذا الإجراء تعقيده وصعوبة التجاوب معه في كثير من الحالات وطول مدة الرد، كما أن كثير من الحالات يتم الرد عليها بالرفض، مثل لو قام شخص بإرسال رسالة خاصة إلى آخر في حساب وهمي تحتوي على السب والشتم، هنا يقع المدعي أو الشخص المتضرر معنوياً من هذا السب في متاهة اختصاص رفع الدعوى، ويكون في حيرة من أمره برفعها من خلال ناجز ورفع خطاب إلى الرئيس والذي يتم الرد عليه بالرفض أو من خلال مركز الشرطة الذي لا يستقبل الشكاوى على الحسابات التي يدير منها سب وشتم في الخاص نظراً لأن فيها حق خاص.

ومن هناك تكمن الإشكالية التي ربما تُضَيِّع حقوق ويسود فيها الظلم بين الناس ويفلت فيها الظالم من العقاب الدنيوي.

ثانيًا: تحديد نوع الدعوى وموضوعها

يقوم المدعي بعد تحديد تصنيف نوع الدعوى: عامة ام تجارية ام جزائية ام عمالية ام من الدعاوى المستعجلة وبعد تحديد الوصف النظامي للدعوى تتم كتابة بيانات الاطراف، مع بيان الوقائع التي تستند إليها أولها الإجابة على السؤال الأول والرئيس الا وهو "هل تم اللجوء للصالح؟" اذا أجاب المدعي او وكيله بـ(نعم) فيتم فتح خانة بطلب رقم الصالح الصادر من منصة "تراضي"، واذا اختار (لا) فيتم تخييره بين أمرين إما طلب الصالح او لا يرغب المدعي باللجوء للصالح وفي هذا الامر نجد انفسنا بين أمرين: الأول لو طلب الصالح يتم بعد إتمام كامل الإجراءات ارسال الدعوى الى المصالحة في منصة تراضي قبل ان تذهب للمحكمة، ويتم تحديد موعد لجلسة الصالح بين الأطراف، واذا تعذر الصالح بعد الجلسة الأولى او الثانية؛ يتم ارسال الدعوى الى المحكمة "لتعذر الصالح" وتحديد موعداً إلكترونياً بالجلسة القادمة، الأمر الثاني لو اختار المدعي "لا ارغب في اللجوء للصالح" وأتم إجراءات تدقيق الدعوى من ناجز، سيتم الرد عليه بتصحيح الطلب لأنه لا يمكن ان ترفع دعوى قبل اللجوء للصالح.

ويرى الباحثان أن تتم إزالة هذا الخيار وأن تذهب جميع الدعاوى للصالح مباشرة، الا الذي سبق له رفع طلب الصالح في منصة "تراضي" قبل مباشرة إجراءات الدعوى، وذلك وفقاً للتعميم القضائي رقم 13/ت/7228 الصادر من وزارة العدل، بشأن توجيه القضايا لمكاتب الصالح قبل إحالتها للدائرة القضائية. (العدل، تعميم قضائي، 1439هـ)

ثالثًا: إرفاق المستندات المؤيدة للدعوى

تشترط المنصة إرفاق المستندات بصيغة إلكترونية، مع تحميل المدعي مسؤولية صحتها وسلامتها. ويعتبر آخر اجراء لرفع الدعوى للمحكمة إلكترونياً، والمستندات منها ما هو الزامي كالعنوان الوطني للمدعي والسجل التجاري ان كانت شركة، ومنها ما هو اختياري كبقية المستندات الداعمة للقضية. ولم أجد تعسيراً في هذه المرحلة، لأن المستندات الداعمة للقضية سهل الحصول عليها ورفعها من المدعي، كما أن هذا الشرط آخر شروط رفع الدعوى، وبعد إتمامه ترفع الدعوى للتدقيق والمراجعة.

ونلاحظ أن هذه الشروط وإن كانت من حيث الأصل تتفق مع متطلبات صحيفة الدعوى الواردة في نظام المرافعات الشرعية، إلا أن تطبيقها عبر منصة إلكترونية بصيغة إلزامية جامدة قد يؤدي إلى نتائج مغايرة للقصد التشريعي، خصوصاً في الحالات التي لا تتوافر فيها البيانات المطلوبة كرقم الهوية الوطنية لأسباب خارجة عن إرادة المدعي.

3.2 المطلب الثالث: الإجراءات الإلكترونية المتكاملة من الرفع حتى النطق بالحكم

تمر عملية رفع الدعوى عبر منصة ناجز بعدد من المراحل الإجرائية المتتابعة، والتي تبدأ بتسجيل الدخول إلى المنصة عبر النفاذ الوطني الموحد، واختيار خدمة القضايا ثم تقديم صحيفة الدعوى، وتحديد التصنيف والمحكمة المختصة، وتعبئة نموذج الدعوى الإلكتروني. إن تدوين إجراءات التقاضي أمام المحاكم بمختلف اختصاصاتها بالغ الأهمية لحفظ حقوق المتداعيين، ولضمان تحقيق العدل ودفع شبهة التعدي والظلم، وللتيسير على القضاة في رسم خط موحد لسير القضية في مختلف أنواع الدعاوى مما يكفل سلامة الإجراءات وسرعة البت في القضية ورد الحقوق إلى أصحابها. (الخليفة، 2021م)

أولاً: بعد رفع الدعوى من خلال منصة ناجز

يتم فيه هذه المرحلة عدة إجراءات تنظيمية من ناجز ومنها التدقيق: وهو تدقيق إجراءات رفع الدعوى هل تمت بالشكل الصحيح ام يوجد خطأ فيها، فلو وجدوا خطأ يسترجع الطلب للمدعي لتصحيحه وإعادة رفعه، بعد مرحلة التدقيق تأتي مرحلة المراجعة، فلو اجتازت الدعوى تلك المراحل تذهب للصالح ومن ثم للمحكمة برقم القضية وتاريخها ونوعها، حسب هذا التسلسل المنظم والدقيق.

فأرى أن هذه الإجراءات سليمة ومنظمة لعمل المحاكم وتقلل من العبء عليهم، كما أن كثيراً من القضايا في السابق يتم رفضها وانتهاء حقوق طالبيها لعدم استيفاء الشروط الشكلية للدعوى، وبعد ناجز تم تنظيم هذه الإجراءات وحصرها في نموذج متعدد الخيارات مع التوجيه الصحيح حتى اثناء كتابة صحيفة الدعوى في ملحوظات تظهر للمدعي بجانب كل خيار، لاسيما أنها تخطت عدة مراحل دقيقة لمراجعة شكلياتها.

الطاف فرحان العنزي، عبدالوهاب عبدالله المعمري، اشتراطات تقديم الدعوى إلكترونياً عبر منصة ناجز في المملكة العربية السعودية ولكن تُعد مرحلة إدخال بيانات المدعى عليه، أكثر المراحل حساسية وتعقيداً، إذ يشترط النظام إدخال تلك البيانات كاملة وصحيحة قبل الانتقال إلى المرحلة التالية. وفي حال تعذر إدخال أي بيان من البيانات الإلزامية، يتوقف الإجراء على تلك الصفحة، ولا يتم مباشرة الدعوى وإرسالها للصلح والمحكمة المختصة. والتطورات القضائية الحاصلة ورؤية المملكة 2030م تدعو إلى تسهيل الوصول للجهات الحكومية الرقمية، ولابد من مواكبة هذه التطورات والمستجدات والمتغيرات التي يشهدها العالم للتفاعل معها بإيجابية والتعاطي مع قضاياها من منطلق درء الضرر عن المجتمع الذي أصبح يعرف مثل هذه القضايا الخطيرة عليه في إطار التحولات العالمية نحو العولمة، واندماج المجتمعات وفي إطار المتغيرات التي يشهدها العالم. (الحباشنة، 2022م)

ثانياً: بعد تحديد موعد جلسة المحكمة

بعد انتهاء وتعذر الصلح تحال الدعوى إلى المحكمة المختصة ويتم تحديد موعد مسبق للجلسة ووقتها ورابط الحضور برسالة نصية يتم إرسالها للأطراف، وفي ذلك الوقت تظهر تفاصيل القضية في صفحة القضايا لجميع الأطراف أو وكلائهم بموجب الوكالات الرسمية. يتضح عند الدخول إلى ملف القضية تقسيماتها التي نظمتها ناجز، منها في الأعلى رقم القضية ونوعها وتاريخها، وفي اليمين مقسمة في أفرع، منها: موضوع الدعوى، مذكرة الدفاع الأولى، الأطراف، الجلسات، الأحكام، الطلبات، الإجراءات، القرارات، التكاليف القضائية، واخيراً المرفقات.

نوضح تلك الخصائص وفقاً لما يلي:

- موضوع الدعوى: يتم فيه اظهار صحيفة الدعوى التي كتبها المدعي وطلباته وأسانيد الدعوى.
- مذكرة الدفاع الأولى: تصدر من المدعى عليه، بعد علمه بالدعوى وبعد تحديد موعد جلسة لدى المحكمة ناظرة الدعوى، ويكون علم المدعى عليه بالدعوى بعد تحديد موعد جلسة الصلح عبر رسالة نصية تأتي إليه.
- أطراف الدعوى: يحدد فيها بيانات الأطراف ووكلائهم ومحاميهم "إن وجد".
- الجلسات: يتم من خلالها عرض الجلسات والتواريخ والوقت، ومحضر ضبط الجلسات السابقة حسب التسلسل الزمني.
- الأحكام: يظهر فيها الحكم بعد صدوره من الدرجة الأولى، بل حتى حكم الاستئناف لاحقاً يظهر في نفس الخانة.

- الطلبات: وهذه خاصية مهمه جداً، يتم من خلالها رفع عدة إجراءات وطلبات، مثل تبادل المذكرات بين الأطراف يتم من خلالها، وإضافة ممثل (مثل إضافة محامي في القضية بعد توكيله)، وتصحيح حكم أو تفسير حكم، وطلب إعادة النظر في قضية مشطوبة، والعديد من الإجراءات الهامة في الدعوى.
- القرارات: يظهر فيها قرارات الدائرة نحو القضية واثناء سريانها وقبل صدور الحكم، مثل الإيقاف لمدة محددة، ومثل قرار نذب الخبير.
- التكاليف القضائية: يظهر من خلالها لو كان على أي طرف خاسر في الدعوى تكاليف دعوى تحتسب وفقاً للنظام.

- المرفقات: تظهر فيها المرفقات التي ارفقها المدعي اثناء رفع الدعوى.

3. المبحث الثاني: الإشكاليات العملية لاشتراطات تقديم الدعوى إلكترونياً في ناجز

1.3 المطلب الأول: إشكالية عدم توافر بيانات المدعى عليه وأثرها على قبول رفع الدعوى

أولاً: عدم توافر بيانات المدعى عليه

تعتبر مسألة عدم توافر بيانات المدعى عليه من أبرز الإشكالات العملية التي تواجه المدعين والمحامين عند استخدام منصة ناجز، لاسيما في القضايا التي لا تقوم على علاقة تعاقدية سابقة بين الاطراف. ونجد ذلك بوضوح في الدعاوى الجزائية المتعلقة بالحق الخاص مثل السب والشتم في الرسائل الخاصة على مواقع التواصل الاجتماعي، حيث قد يكون المدعى عليه مجهول الهوية بالنسبة للمجني عليه، أو لا تتوافر لديه سوى بيانات جزئية عنه.

تكمن الإشكالية الرئيسية في عدم توفر رقم الهوية الوطنية للمدعى عليه "الفرد" فقط، ونوضح ذلك في نقطتين مهمتين:

- 1- لو كان لدى المدعي اسم المدعى عليه الرباعي ورقم هويته، فهنا تقبل ناجز هذا التحديد وبعد البحث تظهر بقية بياناته مثل تاريخ الميلاد.
 - 2- لو كان المدعى عليه مؤسسة أو شركة فهنا نجد أنه من السهل جداً البحث عنها بموقع وزارة التجارة عبر خدمة تخدمها الوزارة مشكورة وهي "الاستعلام عن السجل التجاري"، مخصص للبحث عن رقم السجل التجاري والرقم الوطني للشركة بمجرد كتابة اسم الشركة أو أي كلمة تدل على الشركة والبحث من خلالها، وفي هذه الخدمة تظهر أهم المعلومات عنها، مثل: اسم الشركة أو المؤسسة، السجل التجاري، هل مشطوبة أم سارية!، الرقم الوطني للشركة، وفي ماذا تعمل الشركة، كما أن الوضع أسهل في ناجز؛ حيث أنه في خانة بيانات المدعى عليه واختيار نوعه "شركة أو مؤسسة" بمجرد كتابة الرقم الوطني للشركة تظهر كامل تفاصيل وبيانات صاحب الشركة (اسمه، رقم هويته، جنسيته)
- إذاً فإن الإشكالية لا تقع على من يرفع دعوى على مؤسسة أو شركة، أو على فرد تتوفر لديه رقم هويته، بل تقتصر فقط على الافراد الذين يتعذر على المدعي الحصول على رقم هويتهم الوطنية.
- ويترتب على هذا النقص في البيانات عدم إمكانية رفع الدعوى إلكترونياً، وهو ما يؤدي عملياً إلى حرمان المدعي من مباشرة حقه في التقاضي، رغم أن نظام المرافعات الشرعية لم يشترط توافر هذه البيانات على هذا النحو الصارم، بل أجاز - ضمناً - للمحكمة اتخاذ الإجراءات اللازمة للتحقق من هوية الخصوم.

ثانياً: أثره على قبول رفع الدعوى

ويُعد هذا الوضع إخلالاً بمبدأ جوهرى في التقاضي، يتمثل في أن الشكليات الإجرائية وُجدت لخدمة الحق، لا لإهداره، وأن الأصل هو تمكين الأفراد من عرض منازعاتهم على القضاء، لا تقييد هذا الحق بقيود تقنية.

وأما رفض النظام قبول الدعوى شكلاً، وتحويل عبء البحث عن هوية الخصم على المدعي قد تكون خارج وسعه، وتعطيل الحق في اللجوء للقضاء.

2.3 المطلب الثاني: انعكاس اشتراطات ناجز على العدالة الإجرائية

تقوم العدالة الإجرائية على مجموعة من المبادئ المستقرة، من أهمها مبدأ حق التقاضي، ومبدأ تيسير الإجراءات، ومبدأ عدم التعسف في استعمال الحق. ومن هذا المنطلق، فإن اشتراط استيفاء بيانات كاملة للمدعى عليه، دون إتاحة آليات بديلة في حال تعذر ذلك، قد يؤدي إلى مساس مباشر بهذه المبادئ.

حق في التقاضي هو حق لكل شخص في اللجوء الى القضاء بحيث يكون أبوابه المختلفة غير مسدودة في وجه من يلجئ اليها، وأن يكون الطريق اليها معبد قانوناً. (عصفور، ب ت)

وفي هذا الحال يجب التفريق بين حق التقاضي وحق الدعوى:

- حق التقاضي يعتبر من الحقوق العامة للأفراد لهم حرية ممارستها دون قيد أو شرط ما لم يكن هناك تعسف في استعماله، أما حق الدعوى فهو حق محدد مقرر لشخص معين هو من حدث الاعتداء على حقه يتوقف ممارسته له على توافر شروط معينة. (عمارة، 2013)

- حق التقاضي لا يجوز التنازل عنه ولا يسقط بالتقادم أو بأي سبب من أسباب الانقضاء، أما الحق الدعوى فإنه ممكن التنازل عنه ويسقط بالتقادم.

كما أن العدالة الإجرائية تقتضي وجود توازن بين مصلحة التنظيم القضائي ومصلحة الأفراد في الوصول إلى القضاء. وإذا كان التحول الرقمي يهدف إلى تحسين كفاءة النظام القضائي، فإن هذا الهدف لا ينبغي أن يتحقق على حساب جوهر الحق في التقاضي.

ومن خصائص حق التقاضي انه حق عام فهو حق طبيعي، (فتحي، 1999م) مقرر لكافة الاشخاص القانونية، فكل شخص يتمتع بحق التقاضي دون تفرقة بين الاشخاص بسبب الجنس أو الاصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة.... إلخ، وهو من الحقوق التي استقرت في ضمير العالم المتمدن، والتي لا تحتاج إلى نص يقررها، ولأجل ذلك فالتشريع الذي يصادره يعد غير دستوري. (الزمان، 2013م)

إذاً فإن تعذر المدعي من رفع دعواه بسبب عدم توفر رقم هوية المدعي لديه أو اسمه الرباعي يعد إخلالاً بهذا المبدأ المهم، وضياعاً للحقوق وكثرة الفتن والظلم نظراً ليقين المدعي عليه من انه لا يمكن التوصل لهويته ومحاسبته، وإفلاته من النظام رغم مخالفته الجسيمة في حق المدعي.

ثانياً: مبدأ تيسير الإجراءات

ويشتق من هذا المبدأ تنظيم إجراءات سير القضية، التي نظمها نظام المرافعات الشرعية، علماً أن نظام المرافعات لا يتدخل مع صلب عمل القاضي تأسيساً على مبدأ فصل السلطات بل يعتني بتنظيم إجراءات سير القضية. (الخليفة، إجراءات التقاضي والتنفيذ، 2021م) أما الاجراء الثاني اثناء رفع صحيفة الدعوى وهو ادخال بيانات المدعى عليه، يتعارض مع ذلك المبدأ ويُعد بمثابة تعقيد وهدر للحقوق، لا سيما أن نظام المرافعات الشرعية نظام صارم وواضح ويتم تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية على جميع القضايا فيه المعروضة أمام المحاكم، (ملكي، 1435هـ) ولكن لا زال هناك تعقيدات متعددة في منصة ناجز تعيق سير الإجراءات بالخطى الصحيح.

ونلاحظ أن غياب آلية تسمح برفع الدعوى مع بيانات جزئية مؤقتاً، يُعد قصوراً إجرائياً يستوجب المعالجة، سواء من خلال تعديل تقني في المنصة، أو من خلال تدخل تنظيمي يحقق المرونة اللازمة، عبر منصات تكون شريكة مع ناجز كبقية المنصات الشريكة معها.

الرأي الشخصي: أرى أن مناقشة إصلاح أو تعديل هذا الخلل في المنصة ييسر مجرى العدالة الرقمية، ويقوم بردع الفالنتين من النظام دون حساب، ولكن ربما لو اتاحت ناجز إمكانية الاستعلام عن بيانات المدعي عليه يتم استخدامها فيما يضره ظلاً من سرقات أو اختلاس أو إدخاله في جرائم وشبهات، وما هو أيضاً مخالف للنظام ويعد مساس بالحياة الخاصة، (ملكي، نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية (م/3)، 1428هـ) لذا أرى من الصحيح تنظيم سير هذا الاجراء بحرص وعناية، وتحديد من يحق له الاستعلام عن بيانات المدعي عليه لمساعدة المدعي في رفع الدعوى دون تأخير وتعقيد. وأرى في هذا الجانب أنها لو اتاحت خاصية الاستعلام فقط للمحامين المرخصين والموثقين في "ناجز محامين"، مع الرقابة عليه من خلال المنصة وحفظ بيانات أي شخص يقوم بالاستعلام عن هويته "بالأرشفة"، والتحقق من أنه فعلاً قام بمباشرة دعوى قضائية على الشخص ذاته ام فقط استعلام عن بياناته بما يخالف النظام. حيث أنه لو تم تنظيم العمل بهذا الجانب، تسد ثغرة قانونية على شريحة واسعة من المجتمع وحفظاً لحقوقهم والحفاظ على سرية بياناتهم والرقابة الصارمة على من يستخدمها حتى بتصريح نظامي، علماً ان تحديد المحامين والموثقين نظراً لأنهم أكثر معرفة بالأنظمة والتشريعات وأن أساس عملهم سرية المعلومات.

وحتى لا يدخل التساؤل عن كيفية تنظيم هذا العمل ومعرفة رقم هوية المدعى عليه وتفاصيلها من خلال البوابة المقترحة في "ناجز المحامين"، سيتم تنظيم تلك المقترحات بالبوابة حسب الترتيب الآتي:

1- في حالة أن المحامي يتوفر لديه اسم المدعى عليه، يبحث عن الاسم ثلاثياً أو رباعياً كما هو حاصل في خدمة الاستعلام عن السجلات التجارية التي نظمتها وزارة التجارة، من خلال خانة في البوابة تسمى "البحث من خلال اسم المدعى عليه" ولو حصل وظهر له أكثر من اسم متطابقين حتى باللقب وهذا وارد جداً، يرفع تذكرة موضح فيها جميع تفاصيل الدعوى وموضوعها وأنه تعذر له معرفة أي رقم هوية تابع لذلك الشخص.

فإنه في هذا الحال لو تم تنظيم لجنة تشكل وظيفياً في كلاً من: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، أبشر أو النفاذ الوطني، المرور، وزارة العدل، إمارة كل منطقة، الضبط الجنائي، كلنا أمن. ويكون عملهم منسجم مع بعضهم البعض بحيث لو تعذرت المعلومة لدى جهة، تتوافر لدى الثانية.

ويتم من خلال اللجنة مباشرة تلك التذكيرة بتفاصيلها والتجاوب السريع مع المحامي حتى يباشر رفع تلك الدعوى في المنصة ويستوفي شروط رفعها.

2- في حالة تعذر معرفة أي بيانات عن المدعى، لا أسمه ولا هويته الوطنية، وهذا دارج كثيراً في جرائم السب والشتم والقذف التي يتم إرسالها من خلال الرسائل الخاصة أو وسائل التواصل الاجتماعي والتي تكون عبر حسابات وهمية خاصة أنها خارج اختصاص النيابة العامة لأن ليس فيها حق عام ولأنها تدخل من اختصاص القضاء العام، كما أن قضايا السب والشتم في المحادثات الخاصة عبر وسائل التواصل الاجتماعي تعد من قضايا الحقوق الخاصة، (النيابة، 1441هـ) وفي هذه الحالة أرى لو تخصص خانة باسم "المدعى عليه مجهول الهوية" يتم من خلالها توضيح كامل البيانات والمستندات الداعمة للبحث: من محادثات ورسائل وصور، ويتم البحث خلال أيام العمل من خلال الربط والتنسيق مع الجهات الداعمة: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، الضبط الجنائي، كلنا أمن. والبحث من خلال اليوزر الوهمي وربطه مع معرف الهاتف المستخدم في ذلك الحساب وتحديد موقعه وهويته. ثم الرد على المحامي من خلال البوابة بالبيانات المطلوب معرفتها لرفع الدعوى.

حيث أن الإجراءات السابق ذكرها تنظم سير العدالة ومباشرة رفع الدعوى لمجهولي الهوية، كما أن الرقمنة أصبحت واقعاً يفرض نفسه على الجميع، وأصبحت قوة ستحول العالم ولن يبقى مستقبلاً أي نشاط أو مهنة خارج إطار الرقمنة.

ومهنة المحاماة لا تشكل استثناء عن الميل نحو هذا التحول الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي. (إبراهيم، 2023م)

4. خاتمة:

تؤكد هذه الدراسة أن التحول الرقمي الذي شهدته المنظومة القضائية في المملكة العربية السعودية، ولا سيما في منصة ناجز كوسيلة حصرية لتقديم الدعوى ومتابعتها، يمثل خطوة تقدم في سبيل تطوير العدالة وتحقيق الكفاءة الإجرائية، ويعكس توجهاً مؤسسياً واعياً يتوافق مع مستهدفات رؤية المملكة 2030 في بناء قضاء رقمي أكثر فعالية وسريع الاستجابة.

غير أن الدراسة أظهرت في الوقت ذاته عن أن اشتراطات تقديم الدعوى إلكترونياً عبر منصة ناجز، وبخاصة ما يتعلق بضرورة استيفاء بيانات المدعى عليه استيفاءً كاملاً، قد أفرزت إشكالات عملية ذات أثر سلبي مباشر على ممارسة حق التقاضي. إذ يتبين أن هذا الاشتراط، بصيغته التقنية الجامدة، يشكل عائقاً حقيقياً أمام بعض المدعين في رفع الدعوى، لاسيما في الدعوى الجزائية المرتبطة بالحق الخاص، والدعوى الحقوقية التي لا تقوم على علاقة تعاقدية سابقة، حيث يتعذر في كثير من الأحيان الحصول على البيانات المطلوبة رغم أحقية المطالبة القضائية.

وقد أظهرت هذه الدراسة أن هذه الإشكالية تثير تساؤلات جوهرية حول مدى توافق اشتراطات منصة ناجز مع المبادئ العامة للعدالة الإجرائية، وعلى رأسها حق اللجوء إلى القضاء، ومبدأ تيسير الإجراءات. كما تبين أن منع الدعوى من الوصول إلى المحكمة بسبب نقص بيانات المدعى عليه يجعل من النظام الإلكتروني

الطاف فرحان العنزي، عبد الوهاب عبد الله المعمري، اشتراطات تقديم الدعوى إلكترونياً عبر منصة ناجز في المملكة العربية السعودية حاجزاً إجرائياً سابقاً على رقابة القاضي، وهو ما قد يؤدي إلى تقديم الاعتبارات التقنية على الاعتبارات القضائية الموضوعية.

وانتهت الدراسة إلى أن نجاح التحول الرقمي في المجال القضائي لا يقاس بمدى صرامة الأنظمة الإلكترونية، بل بقدرتها على تحقيق التوازن بين متطلبات التنظيم الإجرائي وضمانات الوصول إلى العدالة. وعليه؛ فإن تطوير منصة ناجز ينبغي أن يواكب التطور التقني بضمانات إجرائية مرنة، تُمكن المحكمة من ممارسة دورها الأصيل في إدارة الخصومة، وتكفل للمتقاضين حقهم في عرض منازعاتهم على القضاء دون عوائق غير مبررة.

وبناءً على ما تقدم، فإن معالجة الإشكاليات المرتبطة باشتراطات تقديم الدعوى إلكترونياً تمثل ضرورة قانونية وعملية، تفرض إعادة النظر في بعض الجوانب التنظيمية والتقنية لمنصة ناجز، بما يحقق الغاية من التحول الرقمي، ويعزز ثقة الأفراد في العدالة الإلكترونية، ويؤكد أن التقنية تظل وسيلة لخدمة العدالة لا قيداً عليها، وبما يعزز من عمل المحامين وتسريع معاملاتهم مع الرقابة عليهم في هذا الجانب.

النتائج:

- 1- نجاح التحول الرقمي خاصة في ناجز مع وجود ثغرة إجرائية.
 - 2- تعارض الاشتراط الحالي مع مبادئ العدالة الإجرائية، إن الاشتراط المطلق والآلي لتوفير البيانات الكاملة للمدعى عليه يتعارض مع مبادئ أساسية للعدالة الإجرائية.
 - 3- فجوة بين التنظيم القانوني والتطبيق التقني، تكمن الفجوة بين النص المرن في نظام المرافعات الشرعية الذي يتحدث عن "بيانات كافية"، والتطبيق الصارم في الواجهة التقنية لناجز الذي يتطلب "بيانات كاملة ودقيقة".
 - 4- تأثير سلبي محتمل على الثقة في المنظومة: إحساس المواطن العادي، خاصة في القضايا البسيطة أو الناشئة عن ظروف طارئة، بأن الباب القضائي الإلكتروني "مغلق" أمامه بسبب عقبة تقنية، قد يضعف ثقته في شمولية العدالة وفعالية التحول الرقمي، ويحول دون تحقيق أحد أهداف رؤية 2030 المتمثلة في رفع مستوى الخدمات العدلية.
 - 5- اختلفت الآراء حول الطريقة الأمثل والحالية للاستعلام عن هوية المدعى عليه، وجميعها تطول مدتها، وربما لا تظهر منها نتيجة مرضية ويتم رفضها.
- التوصيات:
- 1- سد الثغرة الإجرائية في ناجز، والنظر في تلك الفئة التي لديهم الحق الكامل في رفع الدعوى وسمح لهم النظام من رفع الدعوى، وتعذر لهم الحصول على هوية المدعى عليه.
 - 2- إنشاء بوابة مخصصة للمحامين في "ناجز محامين"، تمكنهم من البحث عن هوية المدعى عليه، وذلك حسب البيانات المتاحة لديه عنه، وحسب اشتراطات وتنظيمات رقابية على كل عملية بحث يجريها المحامي.
 - 3- الربط والتنسيق بين الجهات الحكومية المعنية من خلال تلك البوابة للاستعلام عن هوية المدعى عليه.
 - 4- سن تشريعات تنظم إجراءات هذه المنصة، بما يعزز الثقة والشفافية وما يتوافق مع رؤية المملكة العربية السعودية.
 - 5- تخصيص الاستعلام للمحامين وسرعة اجراء المعاملة والتنسيق بين الجهات الحكومية المعنية بالتحري.

6. قائمة المراجع:

- إبراهيم، طابري. (2023). تأثير التقاضي الإلكتروني على عصرنة العدالة والمحاماة. مجلة المحامي. بوابة ناجز. (بلا تاريخ). <https://najiz.sa/about>.
- تعميم النيابة. (1441هـ). رقم 37299.
- الحباشنة، أمل. (2022م). إضاءات على الإصلاحات العدلية الرقمية في وزارة العدل السعودية فترة انتشار جائحة كورونا. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، صفحة 186.
- الخليفة، ماجد. (2021م). إجراءات التقاضي والتنفيذ (المجلد الرابعة).
- رؤية السعودية. (2024م). برامج تحقيق رؤية المملكة العربية السعودية 2030م. تم الاسترداد من <https://www.vision2030.gov.sa/ar/explore/explore-more/najiz>

- الزمان، يوسف. (2013م). حق التقاضي وتحسين القرارات الإدارية في قطر. العسكر، سعود بن زيد. (1445هـ). تمويل التقاضي، دراسة فقهية مقارنة. (الجمعية العلمية القضائية السعودية). عصفور، محمد. (بلا تاريخ). ضمانات الحرية الفردية. دار النهضة العربية. عمارة، فتحية. (2013). كفالة حق التقاضي. مجلة البحوث القانونية والسياسية. فتحي، احمد. (1999م). الحماية الدستورية للحقوق والحريات. دار الشروق. اللاحم، عبدالكريم بن محمد. (1424هـ). التعويض عن أضرار التقاضي في الفقه والنظام (الإصدار الطبعة الأولى). الرياض: دار إشبيليا.
- مرسوم ملكي. (1428هـ). نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية (م/3). مرسوم ملكي. (1435هـ). نظام المرافعات الشرعية (م/1). وزارة العدل. (1439هـ). تعميم قضائي.
- وزارة العدل. (1442هـ). الدليل الإجرائي لخدمة التقاضي الإلكتروني. (الإصدار الثاني). وزارة العدل. (بلا تاريخ). الاسئلة الشائعة في موقع ناجز. تم الاسترداد من <https://najiz.sa/applications/help-connect/faq>
- وزارة العدل، تعميم قضائي. (1439هـ). تعميم (13/ت/7228) وتاريخ 11-06-1439هـ.